



PDF

وفد برئاسة عادل الماجد وحضور عبدالسلام الصالح لبحث آفاق التعاون مع المؤسسات المالية العالمية

«بوبيان» يستعرض تجربته المصرفية في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

المؤسسات المشاركة فهما أوسع للاتجاهات التي تعيد تشكيل الاقتصاد والصناعة المصرفية عالميا.

تعزيز التواصل الدولي

ويتضمن برنامج وفد «بوبيان» حضور حفل استقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت على هامش الاجتماعات، بمشاركة قيادات البنوك الكويتية ونخبة من مسؤولي المؤسسات المالية والبنوك العالمية والبنوك المركزية وصناع القرار، إلى جانب حضور حفل العشاء الذي تقيمه سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند على شرف الوفد الكويتي المشارك، بما يعزز التواصل بين ممثلي القطاع المصرفي الكويتي والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ويفتح آفاقا أوسع لبناء العلاقات واستكشاف فرص التعاون.

والحلول الرقمية الحديثة.

منصة للحوار الاقتصادي العالمي

وتمثل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي حدثا اقتصاديا وماليا عالميا بارزا، يجمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وقيادات المؤسسات المالية والمصرفية وصناع القرار، لمناقشة آفاق الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجه النمو والاستقرار المالي، إلى جانب التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق والقطاع المصرفي.

وتوفر الاجتماعات مساحة دولية لتبادل الرؤى حول السياسات المالية والاقتصادية، والاستفادة من الخبرات المتنوعة في التعامل مع المتغيرات، ودعم فرص النمو والاستقرار على المدى الطويل، بما يمنح



عبدالسلام الصالح



عادل الماجد

مسيرة نمو متواصلة ومكانة عالمية رسختها إنجازاته وريادته في التميز والابتكار والتحول الرقمي

القطاع المصرفي الكويتي من تطور في الكفاءة والموثوقية والابتكار، وقدرته على مواكبة التحولات العالمية وتقديم نموذج مصرفي متطور يجمع بين الأسس الراسخة للصيرفة الإسلامية

وقيادات المؤسسات المالية والبنوك العالمية، لبحث آفاق التعاون وتبادل الرؤى حول التطورات الاقتصادية والمالية والقضايا المؤثرة في مستقبل الصناعة المصرفية، بما يدعم تبادل الخبرات

المترسخة في مجالات التميز والابتكار والتحول الرقمي، إلى جانب خبراته في الصيرفة الإسلامية. كما تتيج المشاركة إبراز مسيرة البنك في تحقيق النمو وتطوير نموذج أعماله بما يواكب التحولات التي يشهدها القطاع المالي العالمي. وتتيح الاجتماعات فرصة لاستعراض رؤية «بوبيان» الاستراتيجية لمستقبل العمل المصرفي، وتسلط الضوء على مسيرته نحو التحول إلى مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يعيد تشكيل نموذج الأعمال وتجربة العملاء، ويرفع كفاءة العمليات ويدعم فرص النمو. وفي الوقت نفسه، تتيج المشاركة الإطلاع على التوجهات الاقتصادية والمالية العالمية والاستفادة منها في تطوير خطط تعزز

يشارك بنك بوبيان في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، المقرر انعقادها في العاصمة التايلاندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري، بوفد رفيع المستوى يرأسه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عادل الماجد، ويضم الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والإدارة المالية والخزانة والإدارة القانونية في البنك عبدالسلام الصالح، وعددا من قيادات البنك. وتأتي هذه المشاركة تعزيزا للحضور الدولي لبنك بوبيان، وتأكيدا لحرصه على الإسهام في الاجتماعات والمحافل الدولية المعنية بصياغة مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مستندا إلى مكانته العالمية

ضمن أحدث إصدار لعملية التصنيف.. ومن بين 14 سوقا في ذات الفئة

بورصة الكويت تحافظ على تصنيفها لدى «فوتسي راسل».. «سوقاً ناشئاً ثانوياً»



علي إبراهيم

بنسبة 50٪ حيز التنفيذ مع افتتاح السوق في 24 سبتمبر 2018، فيما نفذت النسبة المتبقية البالغة 50٪ عند إغلاق السوق في 24 ديسمبر 2018، لتستقر الكويت منذ ذلك الحين ضمن فئة الأسواق الناشئة الثانوية لدى فوتسي راسل. ويؤكد إصدار أكتوبر 2026 استمرار الكويت في الفئة نفسها، من دون أن يتضمن التقرير إعلانا جديدا بشأن رفع تصنيف السوق الكويتي أو خفضه، مؤكداً بإثبات موقع الكويت الحالي ضمن منظومة تصنيفات فوتسي راسل للأسواق. ويأتي استمرار الكويت ضمن فئة الأسواق الناشئة الثانوية في المراجعة السنوية لفوتسي راسل لعام 2026، التي نشرت في 6 أكتوبر، من دون تسجيل أي تغيير على وضع السوق الكويتي أو إدراجها ضمن قائمة المراقبة، إذ أبقى التصنيف الكويت ضمن الفئة نفسها في إطار المراجعة الدورية التي تجريها فوتسي راسل لأسواق الأسهم العالمية.

حافظت الكويت على تصنيفها ضمن فئة الأسواق الناشئة الثانوية لدى «فوتسي راسل»، وفق أحدث إصدار لعملية تصنيف أسواق الأسهم، والصادر في أكتوبر 2026، والذي أظهر استمرار السوق الكويتي ضمن هذه الفئة من دون تغيير. وأظهر التقرير أن فئة الأسواق الناشئة الثانوية تضم 14 سوقا، من بينها الكويت، إلى جانب الصين وكولومبيا ومصر وأيسلندا والهند وإندونيسيا والفلبين وقطر ورومانيا والسعودية والإمارات وفيتنام، وذلك وفق التصنيف المعتمد كما في 6 أكتوبر 2026. ويستعرض التقرير المسار التاريخي لتصنيف الكويت، إذ أعلنت فوتسي راسل في 29 سبتمبر 2017 ترقية الكويت من سوق غير مصنف إلى سوق ناشئ ثانوي، على أن يتم تنفيذ الترقية على مرحلتين متساويتين. ودخلت المرحلة الأولى

كشفت طيران «الجزيرة» عن تعاونها مع بنك الخليج وشركة سافكس لتنظيم الفعاليات الرياضية، لتكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642 الذي يعد أحد أبرز الفعاليات الرياضية والمجتمعية ويقام سنويا في الكويت، إذ تعكس هذه الشراكة التزام طيران الجزيرة بدعم المبادرات التي تجمع مختلف شرائح المجتمع في الكويت، وتشجع على اتباع نمط حياة نشط، وتسهم في إبراز الكويت كوجهة حيوية لاستضافة الفعاليات الرياضية والترفيهية الكبرى.

ورحبت نجله العيسى، رئيس التسويق في بنك الخليج، الراعي الرئيسي للماراثون الأكبر في الكويت والوحيد المصنف عالميا، بانضمام طيران الجزيرة كشريك ليكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، وهي شراكة تعكس التلاقي بين مؤسستين كويتيتين تجمعهما رؤية مشتركة تتمثل في خدمة المجتمع ودعم المبادرات التي تترك أثرا إيجابيا ومستداما.

وأضاف: نفتخر بنجاح ماراثون بنك الخليج عاما بعد عام، وتحوله إلى منصة رياضية ومجتمعية تجمع مختلف فئات المجتمع من كل الأعمار تحت هدف واحد وهو ممارسة الرياضة وتغيير ثقافة المجتمع إلى أسلوب أكثر صحة. كما أن هذه الشراكة مع طيران الجزيرة ستدعم جهودنا الرامية إلى ترسيخ مكانة الماراثون كأحد الدورات التي تجريها فوتسي راسل لأسواق الأسهم العالمية.



نجله العيسى وأحمد الماجد وباراثان باسوياني خلال توقيع اتفاقية التعاون

كناقل جوي رسمي في ماراثون هذا العام، حيث ستسهل وصول العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بفضل شبكة وجهاتها الواسعة للمشاركة في الماراثون، كما ستدعم طموحنا في إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى. وبصفتها الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، مشبرا إلى أن هذه الشراكة ستساهم في ربط العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بالماراثون، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية والمجتمعية الكبرى.

وقال: صمم ماراثون بنك الخليج 642 ليجمع الأفراد من خلال الرياضة وأصبح من أهم الفعاليات أجندة الكويت الرياضية والمجتمعية. في طيران الجزيرة، يشكل ربط

وتعزيز دور الكويت كوجهة جانبية للأحداث الرياضية والمجتمعية التي تعكس روح المشاركة والتفاعل الإيجابي. من جانبه، أثنى أحمد الماجد، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة سافكس، مشاركة طيران الجزيرة بصفتها الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، مشبرا إلى أن هذه الشراكة ستساهم في ربط العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بالماراثون، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية والمجتمعية الكبرى.

وقال: صمم ماراثون بنك الخليج 642 ليجمع الأفراد من خلال الرياضة والنزاجب المشتركة وروح المجتمع. يسعدنا أن نرحب بطيران الجزيرة

الناس جوهر ما نقوم به، وتمنحنا هذه الشراكة فرصة أخرى لجمع الناس من خلال شغف مشترك بالرياضة والصحة والمجتمع. كما يوفر الماراثون منصة مميزة لإبراز الكويت وتشجيع العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها على المشاركة. نتطلع إلى دعم هذا الحدث والترحيب بالمشاركين القادمين إلى الكويت على متن طيران الجزيرة.

ويجمع ماراثون بنك الخليج 642 بين الرياضيين المحترفين والعدائين الهواة والعائلات وعشاق البالية البدنية، يشجع على الصحة والرفاهية والمشاركة المجتمعية، حيث يتيح للعدائين من مختلف المستويات المشاركة فيه.

كما سيشترك فريق من عدائي طيران الجزيرة في السباق، بما يعكس اهتمام الشركة بصحة ورفاهية فريق عملها، علاوة عن استثمارها المستمر في تعزيز العمل الجماعي، فيما تشجع الشركة مساهمتها أيضا على التفاعل مع الحدث والمشاركة فيه. وتأتي هذه الشراكة امتدادا لدعم طيران الجزيرة المستمر للمبادرات الرياضية والثقافية والمجتمعية في الكويت، وتتكامل مع التزامها الأوسع بالمساهمة الإيجابية في المجتمعات التي تخدمها. ومن خلال شبكة وجهاتها الواسعة انطلاقا من مبنى ركاب الجزيرة (T5) في مطار الكويت الدولي، تواصل طيران الجزيرة تعزيز الربط الجوي المباشر بين الكويت والأسواق الإقليمية والدولية الرئيسية.

204 مليارات دولار إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبها في دول الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى وفقا لـ «كامكو إنفست»

1,9 مليار دولار المشاريع المرساة في الكويت خلال الربع الثالث

خلال هذا الربع عقدا بقيمة 445 مليون دولار ضمن المرحلة الرابعة لمشروع التوربينات الغازية بقدرة إنتاجية تبلغ 900 ميغاواط في محطة الصبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، والذي منحت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يضيف المشروع 900 ميغاواط إلى القدرة التوليدية للكهرباء من خلال وحدات توربينات غازية ذات دورة مركبة يتم مدجها مع محطة توليد الكهرباء وتقطير المياه القائمة. كما يتوقع أن يشمل المشروع توريد وتركيب وتشغيل وصيانة التوربينات الغازية والتوربين البخاري ومولدات البخار لاستعادة الحرارة. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيبها في الكويت خلال هذا الربع عقد بقيمة 379 مليون دولار لإنشاء منشأة فصل المياه في مركز التجميع (GC-25) ومنشأة الحقن في مركز البحر (GC-30) في شمال الكويت، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز والنفط الخام ومياه الصرف. ويتضمن المشروع، من بين مكونات أخرى، تركيب فواصل رطبة ثلاثية الشور بطاقة 150 ألف برميل يوميا، ووعاء فصل للغاز منخفض الضغط بطاقة 53 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا، وخزان موازنة لمياه الصرف بطاقة 240 ألف برميل من المياه يوميا مزود بمضخة نقل عالية السرعة.

في المنطقة، انكمasha في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,6٪ خلال العام 2026، فيما يتوقع أن ينكمش اقتصاد الإمارات بنسبة 1,5٪ خلال الفترة ذاتها. وفي الكويت، تراجع القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبها خلال الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 57,3٪ على أساس سنوي لتصل إلى 1,9 مليار دولار، مقابل 4,4 مليارات دولار في الربع الثالث من العام 2025، وفقا للبيانات الصادرة عن «ميد»، وبالمثل، وعلى أساس ربع سنوي، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2026. وإن كان بوتيرة أقل حدة، مسجلة تراجعا بنسبة 3,8٪، بما يعكس أثر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب في المنطقة، واستحوذ قطاع الطاقة على أكثر من 58٪، بما يعادل 1,1 مليار دولار، من قيمة المشاريع التي تمت ترسيبها في الكويت خلال هذا الربع، فيما استحوذ قطاع الغاز على نسبة 22,7٪ (424 مليون دولار) من قيمة المشاريع التي تمت ترسيبها خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت ذاته، تضاقت تقريبا القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبها في قطاع الإنشاءات لتصل إلى 250 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 127 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2025. وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيبها في الكويت

بوتيرة أقل نسبيا بلغت 19,2٪، فيما سجلت قطر والبحرين نموا على أساس ربع سنوي بنسبة 76,1٪ و4,3٪، على التوالي. ويعزى التباطؤ في وتيرة ترسية العقود على مستوى الدول الخليجية بصفة رئيسية إلى تداعيات استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية، بما في ذلك تعطل صادرات الطاقة ومساومات التجارة في المنطقة، فضلا عن الأضرار والهجمات التي طالت البنية التحتية للطاقة. ويعزى تراجع نشاط ترسية العقود في الدول الخليجية إلى التباطؤ المتوقع والملاحظ حاليا في اقتصادات دول المجلس خلال العام 2026. ووفقا لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) وأكسفورد إيكونوميكس، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الدول الخليجية بنسبة 6,4٪ خلال العام 2026، قبل أن يعاود النمو بنسبة 5,8٪ في العام 2027. نتيجة لتداعيات الاضطرابات الناجمة عن الصراع في المنطقة، كما يتوقع أن ينكمش قطاع الطاقة في الدول الخليجية بنسبة 26,9٪ خلال العام 2026، قبل أن يسجل نموا بنسبة 25,9٪ في العام 2027. ومن شأن تعطل صادرات الطاقة في المنطقة أن يؤثر بصورة مباشرة على قدرة الدول الخليجية على تمويل وترسية العقود المخطط لها خلال العام 2026، ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد السعودية، أكبر أسواق العقود

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» بعنوان «سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي 2026»، إن القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها في الدول الخليجية تراجعت بنسبة 37,2٪ على أساس سنوي لتصل إلى 47,4 مليار دولار، مقابل 75,6 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2026. وأضاف التقرير أنه على الرغم من تسجيل جميع الدول الخليجية تراجعا على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، تحسن إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبها في دول المجلس بوتيرة معتدلة بنسبة 2,5٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 204,1 مليارات دولار، مقابل 199,1 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026. وسجلت جميع الدول الخليجية تراجعات سنوية بمعدلات فائقة الرقم خلال هذا الربع، إذ سجلت عمان أكبر انخفاض في قيمة العقود التي تمت ترسيبها بنسبة 96,6٪، لتصل إلى 76 مليون دولار. وفي المقابل، سجلت السعودية أعلى قيمة للعقود التي تمت ترسيبها بين الدول الخليجية، بقيمة بلغت 24,4 مليار دولار، تلتها الإمارات بقيمة 15,6 مليار دولار، ثم قطر بقيمة 5,2 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس ربع سنوي، تراجعت أيضا قيمة العقود التي تمت ترسيبها في الدول الخليجية، وإن كان

«مؤسسة البترول» وتشجيع الاستثمار» تنظمان ملتقى الشركاء الدوليين



جانب من فعاليات ملتقى مؤسسة البترول الكويتية بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب الذين تتوافق قرااتهم وخبراتهم مع احتياجات القطاع النفطي. وأوضحت أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تواصل جهودها لتعزيز مكانة دولة الكويت كوجهة جاذبة للاستثمار من خلال تبسيط دخول المستثمرين إلى السوق ودعم تأسيس أعمالهم عبر مركز خدمات المستثمرين المتكامل (النافذة الواحدة)، وبيّنت أن الهيئة تقدم الدعم في مختلف مراحل الرحلة الاستثمارية بما في ذلك خدمات ما بعد الاستثمار بما يعزز استدامة المشاريع ونموها وإسهامها في تنمية الاقتصاد الوطني. وذكر البيان أن الملتقى شهد استعراض منظومة الشراء المباشر والتوريد في القطاع النفطي ومتطلبات التأهيل والتسجيل إلى جانب الفرص المتاحة للاستثمار المباشر والتعاون مع شركات القطاع النفطي بما يعكس توجه دولة الكويت نحو تعزيز شراكات استراتيجية تدعم التنمية الاقتصادية وتواكب تطورات القطاع النفطي الكويتي.

نظمت مؤسسة البترول الكويتية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر أمس ملتقى الشركاء التجاريين الدوليين تحت شعار «الشراء المباشر والتوريد المستدام للقطاع النفطي الكويتي» في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي بمشاركة عدد من الشركات والجهات التجارية المحلية والدولية ذات الصلة بالقطاع النفطي. وقالت المؤسسة في بيان صحفي، إن تنظيم الملتقى يأتي في إطار جهودها لتعزيز التواصل المباشر والشفاف مع الشركاء التجاريين والمستثمرين والتعريف بالمتطلبات التنظيمية وآليات التسجيل والتأهيل والتعامل مع المؤسسة وشركائها التابعة إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في دولة الكويت والقطاع النفطي. وأكدت أن الملتقى يعكس التزامها بتعزيز الشفافية وتبسيط إجراءات التعاقد المباشر مع الموردين المحليين والدوليين في ضوء التعديلات الأخيرة على قانون إنشاء المؤسسة بموجب القانون رقم 67 لسنة 2026. وأوضحت أن هذه التعديلات تهدف إلى توسيع قاعدة المنافسة وإتاحة الفرصة أمام جميع الموردين المؤهلين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة على أسس عادلة وشفافة بما يضمن حصول القطاع النفطي الكويتي على أفضل المواد والمنتجات والخدمات وفق أعلى المعايير العالمية. وأضافت أنها تعمل ضمن بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة للاستثمار وترحب بمشاركة